دو فيلبان: في مواجهة الارهاب المطلوب ليس حربا

■ باريس ـ اف ب: رأى رئيس الوزراء الفرنسي دومينيك دو فيلبان امس الخميس ان ازمات الشرق الاوسط تغذي الارهاب وحذر ضمنا الولايات المتحدة مؤكدا ان الحل في مواجهة الارهاب لا يكمن في اعلان حرب.

وكان الرئيس الامريكي جورج بوش كثف في خضم اعتداءات 11 ايلول/سبتمبر 2001، دعواته لمكافحة الارهاب ووصف جهوده تلك «بالحرب على الارهاب».

واكد دو فيلبان لدى عرضه بيان الحكومة حول الشرق الاوسط امام البرلمان ان ازمات الشرق الاوسط «يستفيد منها كل الارهابيين». واوضح «نحن نرى انه سواء سعى الارهاب الى الضرب في الداخل او خارج حدودنا فانه يركب النزاعات ويتلاعب بمعاناة الشعوب».

واضاف «في مواجهة الارهاب المطلوب ليس اعلان حرب» بل «كما تفعل فرنسا منذ سنين مقاومة بكل تصميم تقوم على اليقظة دائمة وتعاون فعال بين الشركاء».

واكد رئيس الوزراء ان العلاقات بين فرنسا واسرائيل تبقى «قوية ووثيقة» والحوار مع اسرائيل «بناء».

وفي 2003 حين كان وزيرا للخارجية، القى دو فيلبان خطابا مشهودا امام مجلس الامن عارض فيه التدخل الامريكي في العراق.

كوفي عنان يعرب عن قلقه اثر طرد اريتريا موظفين دوليين

■ نيويورك (الامم المتحدة) ـ اف ب: اعرب الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان عن «قلقه لقرار الحكومة الاريترية طرد خمسة من موظفي الامم المتحدة» وعن القلق «من التوجه العام العدائي في اريتريا تجاه الامم المتحدة».

وقال متحدث باسم عنان ان الامين العام اعرب ايضا عن «قلقه لاعتقال عضو في بعثة الامم المتحدة في اريتريا واثيوبيا من قبل السلطات الاريترية مؤخرا ورفض منحه اذنا بالدخول» وطلب توضيحات بشأن هذا الاعتقال.

واتهمت السلطات الاريترية الموظف المعتقل بمحاولة اخراج اريتريين من البلاد.

واعتقل في 28 آب/اغسطس حين كان يقود سيارة «تابعة للبعثة الدولية في رحلة بين اسمرا في اريتريا واديغرات في اثيوبيا»، بحسب بعثة الامم المتحدة.

واعتقل الموظفون الدوليون في اليوم ذاته. وقالت وزارة الاعلام الاريترية انهم كانوا ينقلون سرا شبانا وتجهيزات تابعة للدولة في سيارات رسمية وانهم تلقوا اموالا من الاريتريين لنقلهم خارج اريتريا.

وبعثة الامم المتحدة وقوامها ثلاثة الاف رجل، مكلفة منذ العام 2000 بمراقبة الحدود بين اثيوبيا واريتريا عقب نهاية الحرب التي استمرت عامين بينهما واوقعت حوالي 80 الف قتيل.

حكمان بالسجن 18 عاما وثمانية اعوام على اسلاميين ادينا في قضية اعتداءات بالي في 2005

■ دنباسار (اندونيسيا) ـ اف ب: اصدرت محكمة في جزيرة بالي الاندونيسية امس الخميس حكمين بالسجن 18 عاما وثماني سنوات على ناشطين اسلاميين ادينا بالتورط في في التفجيرات التي اسفرت عن سقوط عشرين قتيلا في جزيرة بالي في تشرين الاول/اكتوبر 2005.

وحكمت المحكمة على محمد شوليلي (28 عاما) بالسجن 18 عاما. وقال القاضي غوستي نغورا استاوا ان شوليلي سلم المتفجرات التي تعلم طريقة استخدامها من الارهابي الماليزي ازهري حسين الذي كان يرعاه وقتل في التاسع من تشرين الثاني/نوفمبر الماضي في هجوم للشرطة في جاوا.

وقال استاوا انه «رجل خطير لانه قادر على صنع قنابل».

كما حكمت محكمة دنباسار على فني في قطاع الهاتف بالسجن ثمانية اعوام. وقال القاضي ويان رينا ورادنا ان دوي ويديارتو (33 عاما) «ادين بالضلوع في عمل ارهابي».

واتهم ويدياريو الذي يعمل في تصليح اجهزة الهاتف بالمساعدة في نقل شريط مضغوط (سي دي) من شريط فيديو يظهر فيه نور الدين محمد توب الماليزي المشبوه الرئيسي في اعتداءات شهدتها اندونيسيا اخيرا يهدد الغرب. وكان حكم على استاذ لمادة المعلوماتية الثلاثاء بالسجن ثماني سنوات ايضا لدوره في هذه الهجمات. ويتوقع صدور الحكم على متهمين اثنين اخرين قريبا.

وفي الاول من تشرين الاول/اكتوبر 2005 فجر ثلاثة اسلاميين انفسهم في محطات سياحية في جمباران وكوتا، ما اوقع عشرين قتيلا.

وتسببت هذه الاعتداءات في اضرار كبيرة للقطاع السياحي في جزيرة بالي اهم الوجهات السياحية في اندونيسيا خصوصا وانها كانت تمكنت من معاودة اطلاق نشاطها السياحي بعد الضربة الشديدة التي سببتها هجمات سابقة في تشرين الاول/اكتوبر 2002 التي اوقعت 202 قتيلا اغلبهم من الاجانب.

الرئاسة الفرنسية تنفي توجيه شيراك انتقادات لوزارة الخارجية الفنلندية

■ باريس ـ اف ب: نفت الرئاسة الفرنسية «بشكل قاطع» «التصريحات التي نسبت الى رئيس الجمهورية» من قبل اسبوعية «لكسبراس» التي اوردت ان جاك شيراك وصف اداء وزير الخارجية الفنلندي في النزاع في لبنان بانه كان «سيئا وتنقصه الكفاءة».

وقالت الرئاسة مساء الاربعاء ان شيراك «كان على العكس من ذلك اشاد مرارا بالطريقة المثلى التي تتولى بها فنلندا رئاسة الاتحاد الاوروبي وخاصة في ما يخص الازمة اللبنانية».

واضافت الرئاسة ان شيراك «حرص على اقامة علاقة تشاور وثيقة ودائمة» مع رئيس الوزراء الفنلندي ماتي فنهانن.

وتورد الاسبوعية الفرنسية في عددها الذي صدر امس الخميس حديثا بين شيراك ووزير خارجيته فيليب دوست بلازي اثناء اجتماع مجلس الوزراء الفرنسي في 30 آب/اغسطس الماضي.

واضافت «لكسبراس» ان شيراك سأل دوست بلازي ان كان ابلغ نظيره الفنلندي اركي تيوميوجا ان اداءه كان «سيئا وتنقصه الكفاءة».

انترفاكس: مقتل اثنين في حريق في غواصة نووية روسية

■ موسكو ـ رويترز: قالت وزارة الدفاع ان حريقا شب على متن غواصة نووية روسية تابعة للاسطول الشمالي الاربعاء مما ادى الى مقتل اثنين من افراد طاقمها.

وقالت وكالة انباء انترفاكس نقلا عن مصادر البحرية ان الغواصة كانت ترسو قبالة شبه جزيرة ريباتشي بالقرب من الحدود الفنلندية عندما شب الحريق.

وقالت الوكالة انه لا يوجد خطر من تسرب اشعاعي. واضافت الوكالة انه يجري قطر الغواصة الى ميناء فيدياياڤو الذي يضم قاعدة للغواصات الروسية في بحر بارينتس. وقال متحدث باسم وزارة الدفاع «شب حريق ويمكننا ان نؤكد ان الحادث وقع. وقتل شخصان».

وقال ان بيانا شاملا سيصدر في وقت لاحق. ونقلت انترفاكس عن مصدر بالبحرية قوله «تم اخماد الحريق في منتصف الليل. وشب الحريق في غرفة الاجهزة الكهروميكانيكية. وتم تشغيل جهاز حماية المفاعل النووي. ولا يوجد خطر تلوث اشعاعي على الاطلاق».

وتعرض الاسطول الشمالي الروسي لحوادث وكان اسوأها عندما غرقت الغواصة كورسك في بحر بارينتس منذ ست سنوات وقتل جميع افراد طاقمها البالغ عددهم 118 فردا كانوا على متنها. وفي العام الماضي ساعدت البحرية البريطانية طاقم غواصة روسية صغيرة تقطعت بها السبل على عمق 600 قدم في المحيط الهادي.

مواطنة سعودية تواجه الغرامة والسجن 140 عاما في أمريكا

«هيومان رايتس ووتش» تتهم الرياض بالتمييز ضد التشاديين

■ الرياض ـ يو بي آي ـ نيويورك ـ رويترز: قالت منظمة مراقبة حقوق الانسان «هيومان رايتس وتش» الاربعاء ان المملكة العربية السعودية تحرم قرابة 100 ألف تشادي أغلبهم ولد بالمملكة من التعليم الاساسي والرعاية الصحية العاجلة بعد ان توقفت عن تجديد تصاريح الاقامة لهم.

وطالبت المنظمة ومقرها الولايات المتحدة بان تضع السعودية حدا للتمييز ضد التشاديين وأشارت الى أن الكثيرين منهم لم يسبق له على الاطلاق أن عاش أو حتى زار بلده الفقير الذي يكافح لايواء أكثر من 200 ألف لاجىء فروا من الصراع في اقليم دارفور المجاور بغرب السودان.

وقالت منظمة مراقبة حقوق الانسان ان التشاديين المتواجدين بالسعودية تعين عليهم الاعتماد على تصاريح الاقامة لانهم بصفة عامة لا يلبون كافة المتطلبات التعليمية والمالية الضرورية للحصول على المواطنة السعودية.

وقال جوي ستورك نائب مدير قسم الشرق الاوسط وشمال افريقيا بالمنظمة في بيان «الحكومة السعودية لها الحق في تحديد أي الاجانب يسمح لهم بدخول البلاد ومدة اقامتهم بها».

وأضاف «لكن بمجرد قبول الاجانب بشكل قانوني فينبغي ألا يتعرضوا للتمييز ضدهم على اساس أصلهم الوطني فحسب سواء بالنظر الى حقوقهم في التعليم الاساسي أو الرعاية الصحية العاجلة أو العدالة».

ولم يكن لدى المسؤولين بالسفارة السعودية في واشنطن تعليق فوري.

وقالت المنظمة ان السعودية توقفت عن تجديد التصاريح التي تسمح بالاقامة لمدة تتراوح بين عام وعامين للتشاديين خلال العامين الماضيين وقدرت أن نحو 100 ألف تشادي تركوا من دون تصاريح صالحة بنهاية آب (اغسطس).

وأصحاب الاعمال السعوديون مطالبون بطرد التشاديين اذا لم تتوفر لديهم تصاريح وقالت منظمة مراقبة حقوق الانسان ان المدارس العامة تقوم أيضا بطرد الاطفال التشاديين بسبب عدم تجديد تصاريح الاقامة الخاصة بابائهم. وأضافت المنظمة أن مواطنين تشاديين في السعودية قالوا ان السلطات بدأت تستهدفهم بعدما أدت عملية لقوات الامن في مكة في اطار مكافحة الارهاب في تشرين الثاني/نوفمبر 2003 الى اعتقال مواطن تشادي.

من جهة اخرى قال رئيس الهيئة الوطنية لحقوق الانسان تركي السديري انه تم تكليف منسق الهيئة الدكتور زيد الحسين، بمتابعة مستجدات قضية مواطنة سعودية تواجه السجن لمدة تزيد على 140 عاما بالولايات المتحدة مع غرامة تصل الى 5.2 مليون دولار، في حال ثبوت ادانتها بالاساءة لخادمتيها الاندونيسيتين.

ونفى السديري في تصريح نشرته صحيفة «اليوم» السعودية الصادرة امس الخميس «وجود طلب من أسرة هناء الجادر (41 عاما) للتدخل في القضية»، مشيرا الى «أن الحسين متواجد حاليا بأمريكا لبحث تطورات قضية الجادر والمواطن السعودي حميدان التركي».

وقالت الصحيفة انها حصلت على تقارير خاصة بالقضية تقول ان قيمة الكفالات المالية التي دفعتها الجادر بشأن القضية تجاوزت المليون دولار وأنها تواجه 10 تهم منها تزوير تأشيرات الايواء التابعة للخادمتين واجبارهما على العمل.

وكانت القصة قد بدأت في أوائل شباط (فبراير) من العام الماضي عندما اتهمت السعودية هناء الجادر بالاساءة للخادمتين وهي التهمة الشبيهة ببعض التهم التي يواجهها حميدان التركي.

مشرف يدعو الى الثقة المتبادلة بين بلاده وكابول

«الاطلسي» فوجىء بضراوة المعارك في أفغانستان ويطلب تعزيزات

الرئيس الافغاني حميد كرزاي يهمس في اذن ضيف بلاده برويز مشرف في مؤتمر صحافي بكابول امس

■ كابول ـ اف ب ـ مونس (بلجيكا) ـ رويترز: أقر الجنرال جيمس جونز قائد العمليات في حلف شمال الاطلسي امس الخميس بأن الحلف فوجىء من شدة العنف في جنوب أفغانستان وحث الحلفاء على توفير مزيد من التعزيزات.

وقال جونز في افادة صحافية في المقر العسكري الاوروبي لحلف الاطلسي في مونس «نحن نتحدث هنا عن تعزيزات متواضعة» قائلا ان القادة الميدانيين طلبوا بضع مئات من التعزيزات الاضافية وأيضا المزيد من طائرات الهليكوبتر وطائرات النقل.

وقتل عدد من قوات حلف الاطلسي في معارك عنيفة مع مقاتلي طالبان الاسلاميين منذ أن مد الحلف مهمته لحفظ السلام الى جنوب افغانستان قبل شهر.

على الصعيد السياسي دعا الرئيس الباكستاني برويز مشرف الذي يقوم بزيارة دولة الى افغانستان، في مؤتمر صحافي الاربعاء مع الرئيس الأفغاني حميد كرزاي، الى الثقة المتبادلة بين باكستان وافغانستان للتصدي لحركة طالبان.

وقال الرئيس مشرف ان «ما ينبغي الحفاظ عليه هو الثقة، ومن الضروري ان نتخلص من الشكوك، والا يوجه احدنا التهم الى الاخر»، موضحا «اذا لم تتوافر الثقة، فلا تتوافر وسيلة لاحراز تقدم».

واضاف «اذا وجهنا تهما وتهما مضادة، فاننا لن نتوصل ابدا الى ارساء السلام ولن نكون اشقاء ابدا».

وقد توترت العلاقات بين البلدين جراء الاتهامات المتكررة من الحكومة الافغانية بأن باكستان لا تقوم بالجهد الكافي للتصدي لحركة طالبان على حدودها، وتفسح في المجال للناشطين بأن يتدربوا قبل التوجه الى افغانستان للقتال. وترفض اسلام اباد هذه التهمة رفضا قاطعا مؤكدة انها نشرت 80 الف جندي في المناطق الحدودية للتصدي لحركة طالبان.

واكد الرئيس الباكستاني لافغانستان ان بلاده «تحارب الارهاب بكل اشكاله»، وقال «ان الامور التي لا نتوصل الى تحقيقها فاننا لا نعمد الى القيام بها».

وقال الرئيس كرزاي ان «باكستان وافغانستان بلدان شقيقان»، واعرب عن «الامل في ان نتوصل الى حماية انفسنا من هؤلاء العناصر الارهابيين، بفضل التعاون بين البلدين وبدعم من المجموعة الدولية».

وتحدث الرئيس مشرف باسهاب عن «اتفاق السلام» الذي عقد الثلاثاء مع الناشطين الاسلاميين المؤيدين لطالبان في المنطقة القبلية الباكستانية القريبة من الحدود الافغانية.

وقد اجج هذا الاتفاق الذي يهدف الى انهاء اضطرابات مستمرة منذ اكثر من سنتين، شكوك الافغان، وزاد من حدتها الدعم غير المشروط الذي قدمته اسلام اباد الى نظام طالبان قبل اعتداءات 11 ايلول/سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة. واراد الرئيس الباكستاني ان يطمئن الافغان فأكد ان حكومته وضعت قيودا واضحة جدا. وقال «لن يكون هناك نشاط لعناصر طالبان على جانبنا من الحدود او الجانب الاخر في افغانستان».

وينص الاتفاق ايضا على ابعاد الاجانب الذين يعتقد ان لهم صلات بتنظيم القاعدة وتجريدهم من سلاحهم، كما قال مشرف.

ولا يزال عدد من هؤلاء الاجانب ينشطون في المنطقة القبلية حيث اسفرت معارك مع القوات الباكستانية عن مئات القتلى منذ نهاية 2003.

وشدد مشرف على القول «اذا ارادوا البقاء فعليهم ان يستسلموا».

وقد حصل الرئيس مشرف الاربعاء على دعم البيت الابيض الذي قال ان اتفاق السلام الموقع بين السلطات الباكستانية واسلاميين مقربين من حركة طالبان لا يعني تلاشيا في الجهود في محاربة المتطرفين الاسلاميين واعتقال زعيم تنظيم القاعدة اسامة بن لادن.

الصين تدعو الى حل تفاوضي للملف النووي الايراني وواشنطن تعتبر العقوبات امرا «اساسيا»

■ عواصم ـ وكالات: اعلن الممثل الاعلى للسياسة الخارجية للاتحاد الاوروبي خافيير سولانا امس الخميس انه ينوي لقاء كبير المفاوضين الايرانيين حول الملف النووي علي لاريجاني غدا السبت لدرس الملف النووي الايراني.

وقال خلال مؤتمر صحافي «امل ان يتم ذلك خلال يومين. افضل عدم كشف مكان (اللقاء) بسبب المفاوضات الصعبة».

وكان لاريجاني اعلن الاربعاء انه سيلتقي سولانا في الايام المقبلة.

من جهتها دعت الصين مجددا امس الخميس الى حل تفاوضي مع طهران قبل اجتماع القوى الست الكبرى المعنية بالملف النووي الايراني في برلين.

وقال كينغ جانغ المتحدث باسم الخارجية الصينية خلال لقاء صحافي دوري ان «موقفنا لم يتغير».

واضاف ان «الصين تدعو الى حل الملف الايراني من خلال التفاوض والحوار».

واكدت وزارة الخارجية الالمانية الاربعاء عقد اجتماع لكبار المسؤولين في الدول الست وهي المانيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين والولايات المتحدة، الخميس في برلين وذلك لبحث الملف النووي الايراني.

ورفضت ايران تعليق تخصيب اليورانيوم كما يطالبها قرار مجلس الامن الدولي تحت طائلة التعرض لعقوبات دولية.

وفي واشنطن اعلن مسؤول امريكي كبير الاربعاء، عشية اجتماع في برلين للدول الست الكبرى المعنية بالملف النووي الايراني، ان الولايات المتحدة تعتبر فرض عقوبات على ايران امرا «اساسيا».

وقال مساعد وزيرة الخارجية لمراقبة الاسلحة والامن الدولي روبرت جوزف في تصريح صحافي ان «من الاساسي الان ان نتخذ عقوبات ضد ايران».

واضاف «لا يمكن التساهل مع ايران تمتلك السلاح النووي، ليس فقط بالنسبة الى الولايات المتحدة انما للمجموعة الدولية كلها»، مذكرا بان الوكالة الدولية للطاقة الذرية «ليس في وسعها تأكيد الطبيعة السلمية للبرنامج النووي الايراني». ويأتي هذا الضغط الجديد من اجل فرض عقوبات غداة الخطاب المتشدد الذي القاه الرئيس الامريكي جورج بوش وقال فيه الثلاثاء ان خطورة التهديد الذي تطرحه ايران تفوق خطورة تنظيم القاعدة في نظر الولايات المتحدة.

واعرب روبرت جوزف عن تفاؤله من تمكن واشنطن من التوصل الى اتفاق في مجلس الامن حول قرار بفرض عقوبات.

وقال «اعتقد ان الصين، على غرار روسيا والدول الاخرى التي صوتت لمصلحة القرار ستؤيد ما يطلبه قرار» مجلس الامن 1696 الذي يهدد ايران بفرض عقوبات اذا لم تعلق انشطتها لتخصيب اليورانيوم قبل 31 آب/اغسطس. واعتبر المسؤول الامريكي ان من الصعب معرفة متى يمكن التوصل الى اتفاق حول قرار، لكن عندما سئل هل سيجرى تصويت هذا الشهر، اجاب «في رأيي، نعم».

في غضون ذلك، ذكرت وسائل الاعلام الايرانية ان ايران اعلنت امس الخميس انها طورت مقاتلة جديدة «ازيراخش» (البرق) شبيهة بمقاتلة «اف-5» الامريكية وانها اختبرت بنجاح قنبلة موجهة زنتها 900 كيلوغرام باسم «غاسيد» (الرسول).

ونقلت وكالة الانباء الايرانية عن المتحدث باسم مناورات «ضربة ذي الفقار» الجنرال جواد محمديان قوله ان «مقاتلة ازيراخش طورت في ايران وهي شبيهة بمقاتلة اف-5» الامريكية.

وقال وزير الدفاع الايراني مصطفى محمد نجار ان التلفزيون الايراني اعلن ان طهران اختبرت بنجاح القنبلة غاسيد التي طورت «لتعزيز قدرات ايران الدفاعية».

واعلنت ايران الاربعاء انها طورت طائرة باسم «سايغه» (الرعد) على خلفية التوترات المتزايدة مع الولايات المتحدة.

وتجري ايران منذ ايام مناورات عسكرية في حين تتعرض لضغوط دولية متزايدة بسبب برنامجها النووي بعد ان رفضت تعليق انشطتها لتخصيب اليورانيوم كما طالبها مجلس الامن الدولي.

توني بلير يعلن انه سيغادر السلطة في غضون سنة في محاولة لحل الازمة داخل حزبه

■ لندن ـ اف ب: اكد رئيس الوزراء البريطاني توني بلير امس الخميس خلال زيارته لمدرسة في لندن انه سيغادر السلطة في غضون سنة. واوضح بلير ان «المؤتمر العام المقبل (لحزب العمال) بعد اسبوعين من الان سيكون الاخير لي بصفتي زعيما للحزب. لكني لن اعطي الان موعدا محددا» لمغادرة السلطة.

واشار بلير بذلك صراحة الى تصريحات قامت بها اوساطه ومفادها انه سيغادر السلطة في غضون سنة.

وكثرت التكهنات الخميس فقد ذكرت محطة «سكاي نيوز» التلفزيونية ان بلير سيستقيل في الرابع من ايار/مايو المقبل من زعامة حزب العمال وسيغادر داونينغ ستريت في 15 حزيران/يونيو. وتحدثت صحيفة «ذي صن» الاربعاء عن موعدي 31 ايار/مايو و26 تموز/يوليو.

واكتفي الناطق باسم بلير بالقول «بعض التكهنات في الساعات الاخيرة خاطئة كليا».

وفي بريطانيا يصبح زعيم الحزب الذي يملك الغالبية البرلمانية بشكل تلقائي رئيسا للوزراء وخلف بلير في زعامة الحزب سيصبح تاليا رئيسا للحكومة حتى الانتخابات المقبلة المقررة في ايار/مايو 2010 كموعد اقصى.

ولطالما رفض بلير تحديد موعد تركه منصبه مكتفيا بالقول مرارا بانه سيترك «متسعا من الوقت» لخلفه لحصول «عملية انتقالية منظمة» في رئاسة الوزاء قبل الانتخابات.

لكن العاصفة التي شهدتها الايام الاخيرة مع استقالة سبعة مسؤولين حكوميين غير اساسيين ومساعد وزير والتي تخللها لقاءان طويلان عاصفان الاربعاء مع غوردون براون الذي ينتظر منذ سنوات لخلافته، اتت على مقاومة بلير.

فحركة التمرد المتزايدة في صفوف حزب العمل الذي تشهد شعبيته تراجعا كبيرا في استطلاعات الرأي مع ظهور لحزب المحافظين وتوجيه 17 نائبا رسالة تطالب برحيله، لم تترك امام بلير اي خيار اخر.

ومن خلال وسائل الاعلام وفي ظل اجواء انعدمت فيها الثقة، تمكن انصار براون الذين نفد صبرهم بعد سنوات طويلة من الانتظار من دون جدوى، من دفع بلير شخصيا الى الاعلان بانه سيتنحى في السنة المقبلة.

لكن الشكوك بدأت تنتشر حول قدرة بلير الذي انهكته تسع سنوات ونصف السنة من الحكم، على لجم الازمة التي تهدد نهاية حكمه على غرار ما حصل مع مارغريت تاتشر.

وانصار براون الذين تتهمهم اوساط بلير بالسعي الى التسبب بـ«انقلاب» اعلنوا من الان ان تنحي بلير سيكون متأخرا.

ويعتبر هؤلاء ان براون سيصل تاليا الى الحكم خلال الصيف اثناء العطلة البرلمانية الامر الذي يحرمه من دعم البرلمان خلال المئة اليوم الاولى من حكمه.

وذكرت صحيفة «ذي غارديان» امس ان براون قد يكون طلب من بلير ان يغادر بحلول عيد الميلاد للسماح بحصول الفترة الانتقالية المنظمة التي لم يعد احد يؤمن بها.

خبير قانوني دولي: بوش ومعاونوه فشلوا في تشويه القانون الدولي واغرقوا بلير معهم

لندن ـ من سمير ناصيف:

تحدث الاختصاصي البريطاني في القانون السياسي الدولي فيليب ساندس، استاذ القانون في جامعة يونيفرستي كوليدج (لندن)، في معهد تشاتهام هاوس في العاصمة البريطانية، عن موضوع «عالم بدون قانون بعد خمس اعوام على تفجيرات 11 ايلول 2001». واكد ساندس ان الرئيس الامريكي جورج بوش الابن والقيادة المحيطة به فشلا في تغيير القانون الدولي حسب مشيئتهما واعادة كتابته بالطريقة التي تلائمهما، بعد خمسة اعوام من المحاولات لفعل ذلك، ومنذ تفجيرات 11 ايلول (سبتمبر) في نيويورك وواشنطن.

واشار الى محاولات بوش واعوانه افراغ القانون الدولي من محتوياته الانسانية المتعلقة بالضوابط في الحروب وفي التعامل مع السجناء وفي فداحة قتل المدنيين والتعذيب وضرورة اجراء المحاكمات المتواجدة في مواثيق الامم المتحدة منذ تأسيسها، والتي دعمها رؤساء امريكيون وعماليون سابقون على ممر العقود السابقة.

وربط ساندس مشروع بوش الفاشل بخطة المجموعة الامريكية اليمينية المتطرفة التي كتبت ما سمي «مشروع القرن الجديد» والتي ضمت نائب الرئيس ديك تشيني ووزير الدفاع دونالد رامسفيلد ونائبه السابق الذي اصبح رئيسا للبنك الدولي بول وولفويتز بالاضافة الى آخرين.

وقال ساندس ان حدوث تفجيرات 11 ايلول (سبتمبر) 2001 اتاح المجال لتطبيق هذا المشروع فنشأت معتقلات غوانتانامو والسجون السرية لوكالة الاستخبارات المركزية، والنقل السري للمعتقلين من بلد الى آخر والتعريفات الجديدة للمحاربين غير الشرعيين، وعمت تجاوزات وخروقات فظيعة لاتفاقيات جنيف في شتى الامور وفي اماكن مختلفة من العالم واستخدمت القوة العسكرية ضد العراق من دون اي مبرر دولي مقبول واستنادا الى معلومات خاطئة ومفبركة.

اما الآن، يقول ساندس، فان الادارة الامريكية المقبلة على انتخابات الكونغرس في تشرين الثاني (نوفمبر) المقبل، تعاود دراسة مشروعها وترى بانه اخسرها تأييدا واسعا لدى الرأي العام الامريكي والعالمي. وبالتالي، بدأ الرئيس بوش بمراجعاته للامور، كما فعل امس لدى اعلانه عن وجود سجون سرية لوكالة الاستخبارات المركزية الامريكية وعن نقل المسجونين فيها الى غوانتانامو والعزم على محاكمتهم.

واصبحت امريكا، حسب ساندس، تجد صعوبة في الحصول على تأييد دول العالم وشعوبها في اي سياسة تعتمدها بسبب هذا المشروع الناقض للقانون الدولي.

وتحدث المحاضر عن صراع يجري حاليا بين تشيني ورامسفيلد ومجموعتهما في الادارة الامريكية، من جهة، ومجموعة اخرى تقودها وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس التي حسب رأيه، استوعبت الاخطاء التي ارتكبت وبدأت بمحاولة تغيير وجهة النظام الحاكم في واشنطن.

واعطى ساندس امثلة على مواقف اتخذت اخيرا بشأن «المحكمة الجنائية الدولية» ووضع القيود على الاستجوابات الوحشية للموقوفين، وقرارات المحكمة العليا الامريكية بشأن غوانتانامو، وبشأن الاخذ باتفاقيات جنيف، قائلا ان هذا يظهر بان كفة رايس بدأت ترجح.

واضاف قائلا ان التعامل الامريكي مع ايران والقضية النووية وقبول امريكا بتعامل متعدد الاطراف في التفاوض مع ايران، يشمل بشكل غير مباشر دور امريكي يعبر ايضا عن رجحان كفة رايس، بيد انه اوضح بان الامر لم يحسم كليا، وخصوصا بعد نشوب حرب لبنان الاخيرة ودور المحافظين الجدد في تشجيع اسرائيل على ارتكاب الفظاعات والمخالفات ضد السكان المدنيين في هذه الحرب، وارسال القنابل والاسلحة المدمرة عن طريق المطارات الاستكلندية لاستخدامها ضد ابناء القرى اللبنانية وسكان الضاحية الجنوبية لبيروت. وقال ساندس ان هذه الحرب ورطت رئيس الحكومة البريطاني توني بلير وجعلته حاليا فاقدا لجزء كبير من سلطته، حتى ان الكثيرين يتساءلون برأي المحاضر لماذا سيذهب الى الشرق الاوسط في الايام القادمة بعد ان فقد قبضته على القرار السياسي في بلده؟

وتمنى ساندس ان تعود بريطانيا الى تمسكها بالقوانين والشرائع والمواثيق الدولية في سياستها الخارجية، وقال ان القائد الذي سيحل في مكان بلير عليه ان يفصل مواقفه بشكل كلي عن «مشروع القرن الجديد» وقياداته في السلطة الامريكية ومواقفه المخالفة للمواثيق الدولية. كما انتقد جميع الوزراء والمعاونين البريطانيين لبلير الذين ظلوا صامتين عندما استمر رئيس الحكومة بالالتصاق بمواقف بوش الابن في العراق وافغانستان واخيرا في لبنان.

ولدى سؤاله عما اذا كانت رايس بالفعل تختلف في مواقفها عن تشيني ورامسفيلد وبوش او ان الامر توزيع ادوار قبل انتخابات الكونغرس، قال ان المطلوب ان يؤثر رئيس الحكومة البريطاني الجديد (الذي سيحل في مكان بلير) على القرار في واشنطن، وعلى الرغم من ان وزير الخزانة غوردون براون المرشح الابرز لاحتلال هذا المنصب لا يؤمن بسياسات العنف والحصار ضد العرب والفلسطينيين ويفضل اعتماد سياسات تؤدي الى انتعاش الاقتصاد في البلدان العربية والاسلامية لكي لا تتجه الاجيال الجديدة نحو العنف، فان براون نفسه كان عليه ان يتخذ مواقف صارمة الى درجة اكبر ضد مواقف بلير في العراق وفلسطين، حسب قول ساندس.

ونصح ساندس معاوني بلير الحاليين من الوزراء والمستشارين باقناع رئيس الحكومة بانه فقد مصداقيته في الشرق الاوسط ولن تؤخذ مبادراته بجدية على اثر مواقفه المؤيدة كليا لبوش الابن في السنوات الخمس الماضية من حرب امريكا على الارهاب.